

روبرت جوي

سفير ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب

لقد كانت وضعية المهاجرين غير النظاميين خلال فصل الصيف ببعض مناطق المغرب وخاصة منهم القادمون من بلدان جنوب الصحراء موضوع انتقاد وتحليل من منظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة على حد السواء.

وكان مما خفف من حدة انشغالي الشديد بهذه القضية هو الدعم السياسي الذي لقيه تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت عنوان «الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة» الصادر بتاريخ 9 شتبر الماضي. فهذا التقرير لم يتوقف فحسب على الإقرار بالمشاكل بحق المهاجرين وهو ما كان يشغلنا منذ زمن، ولكنه صاغ قائمة من التوصيات الطموحة في سبيل سن سياسة أعدل وأكثر فعالية في مجال الهجرة واللجوء. ولا شك أن الأولوية الآن هي ضمان تنفيذ هذه التوصيات في أقرب الآجال.

ومن باب المسؤولية المشتركة، فإن نشاط الاتحاد الأوروبي في هذا المجال لا يفتقر. فمحااربة الهجرة غير القانونية قضية تشغلنا مع الاتحاد الأوروبي والمغرب الذي بات بلد وجهة وليس مجرد معبر. ولكن علينا أن نعمل يدا في يد من أجل تقنين هذه الظاهرة مع مراعاة حقوق الإنسان في التعامل مع السكان المهاجرين. إن الاتحاد الأوروبي يقدم دعماً مالياً ملموساً لمنظمات المجتمع المدني، المغربية والأوروبية التي تساعد المهاجرين المنحدرين من جنوب الصحراء الذين يعيشون في وضعية هشّة بالمغرب (الحوامل والأطفال والمرضى، إلخ...). وتسعى هذه المشاريع إلى إشاعة قيم التسامح والاحترام داخل مجتمع يحترم حقوق المهاجرين ويسر لهم ولوج الخدمات الأساسية.

وعلى مستوى المؤسسات، سيعزز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في مجال الهجرة بفضل الشراكة من أجل التنقل الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب بتاريخ 7 يونيو الماضي. وستتيح هذه الشراكة تديراً أفضل لتدفق المهاجرين بين المغرب والاتحاد الأوروبي طبقاً لمقاربة شاملة ومتوازنة وعملية.

وستقدم هذه الشراكة، التي خصصت لها وسائل مالية مهمة، إطاراً فعالاً لكي يواجه الاتحاد الأوروبي والمغرب معاً التحديات المترتبة على الهجرة من توفير تأطير مسؤول وإنساني للهجرة غير النظامية وتفادي إقصاء المهاجرين بالمغرب، وتسهيل تنقل المغاربة، وتعزيز الديناميكية التي يساهم بها المهاجرون المغاربة في الاقتصاد الأوروبي والمغربي، وتعزيز الإطار القانوني المغربي خاصة في مجال تهريب الإنسان واللجوء.

افتتاحية

العدد
199

شتبر 2013

مفوضية الاتحاد الأوروبي بالمملكة المغربية

افتتاحية



التوقيع على الإعلان السياسي عن الشراكة من أجل التنقل بين الاتحاد الأوروبي والمغرب

من أجل تدبير أفضل للهجرة النظامية ومكافحة الهجرة السرية

وسيتعاون المغرب والاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة غير النظامية من أجل التصدي بشكل أفضل لشبكات تهريب المهاجرين والرق ومساعدة الضحايا. وسوف يعملان بتعاون وثيق من أجل مساعدة المغرب على وضع نظام وطني للجوء والحماية الدولية.

إن الإعلان السياسي، الموقع بتاريخ 7/06/2013، وثيقة تسطر أهداف الشراكة وتلخص أولويات الطرفين. ويرافقها ملحق يجرّد المبادرات الملموسة التي ستنفذ بمقتضى هذه الشراكة. نص الإعلان السياسي :

► http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-is-new/news/news/2013/docs/20130607_declaration_conjointe-maroc_eu_version_3_6_13_fr.pdf

ستتوسع مجالات التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي لتشمل الهجرة وتنقل الأشخاص وذلك بفضل التوقيع على الشراكة من أجل التنقل بين الاتحاد الأوروبي والمغرب من طرف المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية، السيدة سيسيليا مالستروم، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي، السيد سعد الدين العثماني، والوزراء المكلفين بالشؤون الخارجية والتعاون في الدول التسعة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المنضوية في هذه الشراكة. وهي ألمانيا وبلجيكا وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والبرتغال والمملكة المتحدة والسويد.

وقد صرحت سيسيليا مالستروم، المفوضة الأوروبية المكلفة بالشؤون الداخلية، على هامش انعقاد مجلس العدل والشؤون الداخلية باللكسمبورغ: «يسرني أن المغرب هو أول بلد من بلدان حوض المتوسط الذي يعقد معه الاتحاد الأوروبي شراكة من هذا القبيل. إن حوض تعاون هيكل في مجال الهجرة طفرة في علاقاتنا بالمغرب. إننا اليوم نخطو خطوة كبرى مضيا نحو الأمام وأتمنى أن تحدد بلدان أخرى شريكة حده قريبا».

إن الشراكة من أجل التنقل بين الاتحاد الأوروبي والمغرب تحدد مجموعة من الأهداف السياسية وتتص على مبادرات يجب تنفيذها ضمانا لحسن تدبير تحرك الأشخاص. ومن بين هذه المبادرات، هناك شروع الاتحاد الأوروبي والمغرب في مفاوضات بشأن اتفاقية تسعى إلى تسهيل مساطر منح التأشيرات لبعض الفئات وخاصة الطلبة، الباحثين ورجال ونساء الأعمال، وستواصل هذه المفاوضات بشأن اتفاقية إعادة قبول المهاجرين غير النظاميين.

وهكذا فإن الشراكة تسعى إلى تحسين سبل إعلام المواطنين المغاربة المؤهلين بعروض العمل والدراسة والتكوين المتوفرة في بلدان الاتحاد الأوروبي وإلى تسهيل الاعتراف المتبادل بالتأهيل المهني والجامعي. وترمي هذه الشراكة أيضا إلى دعم اندماج المهاجرين المغاربة المقيمين ببلدان الاتحاد الأوروبي بصفة قانونية.

الشراكة من أجل التنقل بين المغرب والاتحاد الأوروبي

أبرز الأرقام

في سنة 2012، بلغ عدد التأشيرات التي سلمتها سفارات دول شنغن بالمغرب 322 094 تأشيرة. والمغرب هو سابع بلد في العالم حيث يُسلم أكبر عدد من تأشيرات شنغن.

إن أوروبا تصدر قائمة الوجهات الرئيسية التي يقصدها المغاربة المقيمون بالخارج. وحسب تقرير المؤسسة الأوروبية للتكوين لسنة 2011، فإن 3,5 مليون مغربي مقيم بالخارج (3 473 209 شخص)، وحوالي 2,9 مليون (84%) يعيشون في أوروبا، و58,6% من المهاجرين المغاربة هم رجال مقابل 41,4% نساء.

وحسب أروستات، فإن عدد تصاريح الإقامة المُسلمة للمغاربة بأوروبا وصل سنة 2011 إلى 119 728.

يسرني أن المغرب
هو أول بلد من بلدان
حوض المتوسط الذي يعقد
معه الاتحاد الأوروبي شراكة
من هذا القبيل.

ماهي المزايا التي تقدمها الشراكة من أجل التنقل للمواطنين المغاربة؟

تشتمل الشراكة من أجل التنقل على تقدم مهم جدا، خاصة:

- تطوير الإجراءات المطبقة في السفارات لتصبح أبسط وأكثر انفتاحا لفائدة طالبي التأشيرات ؛
- اتفاقية تسهيل التأشيرات ترمي إلى تحسين وضعية بعض فئات طالبيها ؛
- أعمال ملموسة ترفع نسبة تشغيل المرشحين للهجرة ؛
- تعزيز قدرات السلطات المغربية في عدة جوانب من تدبير ظاهرة الهجرة وخاصة تعزيز التعاون بين خدمات التشغيل بالمغرب وأوروبا ؛
- دعم مجموعات المهاجرين المغاربة في سعيهم لدعم مجتمعاتهم الأصلية.

وتتص الشراكة من أجل التنقل على أن يبذل الاتحاد الأوروبي والمغرب ما بوسعهما لوضع وتنفيذ سياسات تقي وتتعامل بحكمة مع ظاهرة «هجرة الأدمغة»، ومن ضمن ذلك تسهيل هجرة دائرية وتعبئة الكفاءات.

وماذا عن حقوق المهاجرين غير النظاميين؟

إن مشروع الإعلان السياسي عن الشراكة من أجل التنقل بين الاتحاد الأوروبي والمغرب يولي أهمية كبرى لاحترام حقوق المهاجرين غير النظاميين وكرامتهم. ومن شأن الشراكة أن تتيح تعزيز حقوق المهاجرين.

وعلى المغرب أن يسهر على تطبيق القانون 02-03 والاتفاقيات الدولية التي وقع عليها وأن يمنع كل ممارسة قد تهدد صحة المهاجرين أو ذاتهم أو بالهم.

وتتص الشراكة على تعاون نشط مع منظمات المجتمع المدني التي تقدم المَعونة الإنسانية للمهاجرين. وإن الاتحاد الأوروبي يقدم بالفعل ومنذ سنوات دعما ماليا ملموسا لعدة منظمات نشيطة في المجتمع المدني المغربي والأوروبي التي تساعد المهاجرين من جنوب الصحراء الذين يعانون من وضعية هشّة في المغرب. وترمي هذه المشاريع فضلا مد المساعدة الإنسانية، النهوض بمجتمع متسامح ومحتضن، حيث يتمتع جميع المهاجرين بكامل الحقوق ويمكنهم الاستفادة من الخدمات الأساسية.

هل هذا توجه نحو تحرير التأشيرات؟

علينا في المرحلة الحالية أن نركز على الأهداف قصيرة ومتوسطة الأجل، أي :

1. أولا، إن التوقيع على الشراكة من أجل الشراكة سيمنح البعثة الأوروبية من الحصول على ولاية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أجل التفاوض بشأن اتفاقية تسهيل التأشيرات.

2. ثم سيتفاوض المغرب والبعثة الأوروبية بشأن اتفاقيات تسهيل التأشيرة وإعادة قبول المهاجرين.

3. وأخيرا، على الطرفين أن يعملوا معا على تنفيذ هذه الاتفاقيات وتقييمها بانتظام ضمانا لحسن سيرها.

ولا يسعنا، في الأجل البعيد، إلا أن ندعم تطور الأمور إلى تحرك كامل للمواطنين المغاربة مع مراعاة العلاقات الشاملة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في حالة اجتماع شروط تحرك آمن وموضوع تدبير محكم.

تعزيز قدرات
السلطات المغربية
في عدة جوانب من
تدبير ظاهرة الهجرة
وخاصة تعزيز
التعاون بين خدمات
التشغيل بالمغرب
وأوروبا...

لماذا يحتاج المغاربة لتأشيرة من أجل الذهاب إلى أوروبا في حين أن الأوروبيين غير ملزمين بذلك لدخول المغرب؟

إن المغرب، وبسبب وضعيته الجغرافية، قد يتعرض للاستغلال من طرف المهريين الدوليين للمهاجرين غير النظاميين القادمين من بلدان أخرى.

وأفضل السبل للتصدي لهذا التهديد هو الوقاية بالتوقيع على اتفاقية إعادة القبول مع أحكام تهم المهاجرين من بلدان أخرى.

فبفضل هذه الأحكام، سيرفض هؤلاء المهاجرين العبور من المغرب علما أن سلطات الدول الأعضاء التي قد تتعرض لهم لن تجد صعوبة في إعادة إرسالهم إلى المغرب (وإن كانت الدول الأعضاء تحرص قدر المستطاع على إعادة المهاجر السري إلى بلده الأصلي). وبالتالي، فإن المهاجرين سيفضلون العبور من بلدان لم توقع على اتفاقيات إعادة المهاجرين، لأنه في غياب هذه الاتفاقيات ترتفع حظوظ بقائهم بأوروبا حتى بعد توقيفهم.

وسيعمل الاتحاد الأوروبي بالطبع على مواكبة هذه الاتفاقية بواسطة دعم قوات النظام المغربية من أجل مساعدتها على حسن إدارة الحدود وتمكين شبكات المهريين. وبالموازاة مع ذلك، ستحصل السلطات المغربية على المساعدة من

أجل استقبال المهاجرين العابرين المحتملين استقبالا لائقا، مع ما يجب من عناية ومساعدة للمهاجرين المنتمين إلى أكثر الفئات هشاشة (طالبي اللجوء، ضحايا النخاسة، القاصرين بدون مرافق، الحوامل، إلخ).

وستقدم كذلك مساعدة من

أجل تدبير إعادة القبول التي يجب أن تحترم هي الأخرى كرامة

المهاجرين وحقوقهم.

إن السبب الرئيسي لهذا «الاختلال» هو تدفق المهاجرين غير النظاميين المستمر القادمين من المغرب نحو الاتحاد الأوروبي. ففي الفترة الممتدة بين 2008 و2012، تم توقيف حوالي 160 000 مغربي في وضعية هجرة غير نظامية بتراب الاتحاد الأوروبي، وعدد أكبر من ذلك رُفِض على الحدود الخارجية لأنهم لا يستوفون جميع شروط دخول التراب الأوروبي. وقد كان المغرب خلال هذه الفترة ثالث أكبر بلدان مصدرة للهجرة غير النظامية نحو الاتحاد الأوروبي بعد ألبانيا وأفغانستان.

ويعود هذا «الاختلال» إلى الفوارق في مستوى العيش: فقد كان الناتج الوطني الإجمالي الفردي بالاتحاد الأوروبي سنة 2011 حوالي 33 000 دولار أمريكي، في حين كان نظيره المغربي 5 000 دولار.

الناتج
الوطني الإجمالي
الفردي بالاتحاد الأوروبي
سنة 2011 حوالي 33 000
دولار أمريكي، في حين كان
نظيره المغربي 5 000
دولار.

دعم المجتمع المدني

تعدّ الهجرة بالمغرب مجال تدخل استراتيجي وأولوي. ويعمل الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد بتعاون وتفيد مع منظمات المجتمع المدني التي تشط ميدانيا وتقدم خدمات قرب وتقتراح مبادرات خلاقة تؤثر مباشرة في حياة المهاجرين اليومية. وتهم المشاريع التي تحظى بتمويل الاتحاد الأوروبي إشكاليات مختلفة:

الهجرة والتنمية

هذا المحور حافل بأفاق النمو والتنمية بالنسبة للمغرب من خلال تهمين مزايا الجالية المغربية المقيمة في بلدان أوروبية متعددة.

– «FACE-Maroc» أو تسهيل إنشاء المقاولات بالمغرب بفضل تعبئة الجالية المغربية المستقرة بالمغرب (الشراكة الرئيسية: مؤسسة IntEnt بهولندا).

يساهم المشروع في التنمية الاقتصادية وإحداث مناصب الشغل بالمغرب وخاصة بالمناطق مصدر الهجرة. ويخاطب المشروع الجالية المغربية المقيمة بفرنسا وهولندا وألمانيا وحثها على إنشاء مقاولات متوسطة وصغيرة بالمغرب. والهدف المتوخى هو إنشاء 220 مقالة وخلق 1 300 منصب عمل ثابت بالمغرب مع توجيه مقاولي المقاولات المتوسطة للتركيز على النسيج الاقتصادي المحلي.

– توفير بيئة ملائمة من أجل الاستفادة من الآثار الإيجابية للهجرة في تنمية الجهة الشرقية بالمغرب (الشريك الرئيسي GIZ).

يوظف هذا المشروع أيضا الهجرة كمحرك للنهوض بالتنمية الاقتصادية بالجهة الشرقية. فهو يسعى إلى تحريك الأعمال بالجهة وتسهيل تعبئة تحويل المهاجرين ودعم تأليف دليل يحصي فرص الاستثمار المتاحة للمغاربة المقيمين بالخارج.

– قابلية تشغيل المهاجرات المغربيات بإيطاليا (الشريك الرئيسي Soleterre Strategie di Pace).

ينسج المشروع علاقات بين الجالية المغربية النسائية المقيمة بإيطاليا والمجتمع الأصلي بالمغرب من أجل عودة فعالية (استعمال الكفاءات) أو افتراضية (الاستثمار). ويرمي المشروع بذلك إلى تعزيز الكفاءات المهنية ونظام حماية النساء بالمغرب وبالالاتحاد الأوروبي. وقد أنشئت، فضلا عن ذلك، شبكة تجارة عادلة بين المغرب والاتحاد الأوروبي. وتستفيد من هذه المبادرة 7 000 مغربية.

الدفاع عن حقوق المهاجرين

تستفيد عدة جمعيات من دعم مالي من أجل تحسين حياة السكان المهاجرين اليومية وتسهيل ولوجهم للخدمات الأساسية. وهناك حاليا 3 مشاريع قيد الإنجاز بمشاركة الجمعيات التالية:

– منظمة أرض الإنسان إسبانيا (Terre des Hommes): «تعزيز حماية حقوق المهاجرين في المغرب، بلد عبور». ويرمي هذا المشروع إلى تحسين ولوج النساء والأطفال المهاجرين لخدمات الصحة العمومية والتربية والتكوين. ويسعى كذلك إلى تسهيل ولوج النساء والأطفال المهاجرين ضحايا الاستغلال أو العنف إلى القضاء. وأخيرا، يحسّن المجتمع المدني وأصحاب القرار السياسي بوضعية المهاجرين القادمين من وراء الصحراء ويصوغ اقتراحات لتحسين الإطار القانوني الوطني.

– منظمة «الإسعاف الكاثوليكي». فرنسا بشراكة مع كارياتاس المغرب: «الدعوة لاحترام حقوق المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء بالمغرب». ويأخذ هذا المشروع بيد المهاجرين من جنوب الصحراء المعرضين أكثر من غيرهم للإقصاء في نواحي الرباط وطنجة والدار البيضاء. وهو يعزز قدرات هياكل استقبال المهاجرين ومواكبتهم ويعمل على توعية الرأي العام بحقوق المهاجرين.

– كارياتاس المغرب: «مشروع إدماج أبناء المهاجرين بالمغرب من أطفال ومراهقين مدرسية». ويسعى هذا المشروع إلى إدماج أطفال المهاجرين المتراوحة أعمارهم بين 4 و7 سنوات في النظام العمومي المغربي من خلال توعية مدراء المدارس المغربية. والغاية هي تقديم تعليم أساسي لأطفال المهاجرين عن طريق التمدرس غير النظامي.

وقاية هجرة القاصرين بدون مرافق

أطلقت هذا المشروع منظمة غير حكومية إيطالية (Progetto Mondo MLAL) سعيها منها إلى منع وإدارة هجرة القاصرين بدون مرافق. وهو يساهم في تعبئة الفاعلين والمؤسسات المعنية في أقاليم بني ملال وخريبكة وطنجة والناظور.



التعاون مع المجتمع المدني، نموذجاً

تسهيل إنشاء المقاولات بالمغرب بفضل تعبئة الجالية المغربية المستقرة بأوروبا (FACE-Maroc)

يرمي المشروع إلى المساهمة في النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل بالمغرب، وخاصة بالمناطق المصدرة للهجرة وذلك من خلال تشجيع الجالية المغربية المقيمة في أوروبا (ألمانيا وفرنسا وهولندا) على إنشاء مقاولات بالمغرب.

والمستفيدون في النهاية هم مقاولو ومستخدمو الجالية المغربية، والنسيج الاقتصادي المغربي الخاص وخاصة قطاع المقاولات الصغرى والمتوسطة والقطاع المالي الذي سيتأثر إيجاباً باحتياجات هؤلاء المقاولين الخاصة.

شهادات المستفيدين

مريم مكوار

أقيم في هولندا منذ سنة 1985، وفي سنة 1996، أنشأت بها محل ورود. ثم عادت عائلتي إلى المغرب، ولكن بما أن تجارتي كانت مربحة، قررت البقاء في هولندا. وبعد مدة، بدأت أحن لعائلتي. وفي إحدى زياراتي للمغرب، اقترحوا علي العودة، فالمغرب قد تغير وخاصة الدار البيضاء، مدينة باتت تضاهي كبريات المدن الأوروبية. وكنت دائماً أفكر في الأمر ولكني كنت خائفة: ما ذا أفعل بمقاولتي في هولندا؟ وأي نشاط مهني أزاوّل بالمغرب؟ وأخيراً قررت بيع محل أزهارى بهولندا وأن أفتح آخر بالدار البيضاء. ولكن من أين أبدأ؟ كان والديّ قد سمعنا عن مشروع Face Maroc لمؤسسة IntEnt، وأخبروني أنه قد يساعدني على إنشاء مقالة وتطويرها بالدار البيضاء. وهكذا، وفي نفس الشهر، عثرت على مكان مناسب وبدأنا إجراءات فتح محل أزهار. وقد ساعدني مستشار من مؤسسة IntEnt Maroc على تطوير محفظة زبائني، وعلى إرساء إدارة مالية خاصة بي، والتموين، إلخ... والآن، وبعد مرور سنتين، يمكنني أن أفخر بمحل أزهارى الناجح وبأني طورت زبائن أوفياء، بل وقد حصلت على عقود طويلة الأجل مع منظمة أزودها بالأزهار والنباتات أسبوعياً. وأنا على يقين أنني ما كنت لأحقق كل هذا لولا مساعدة مؤسسة IntEnt المغرب ونظام إنشاء المقاولات المُدرَج ضمن Face Maroc الممولة من الاتحاد الأوروبي.

علي لحلو

بعد إنهاء دراساتي الهندسية بالخارج، عملت بالولايات المتحدة وفرنسا مدة 8 سنوات. ثم قررت العودة إلى المغرب. وتلقيت عدة عروض ولكن الأجور المقترحة لم تكن مرضية، عندها راودتني فكرة إنشاء مقالة خاصة. وقد واجهت عدة عراقيل أثناء إنشائها كانت محبطة. ثم عرفت صدفة، عن طريق صديق، مؤسسة IntEnt المغرب التي تعمل على مشروع يُدعى Face Maroc، بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي. لقد ساعدتني هذه المؤسسة على إتمام جميع الإجراءات الضرورية لإطلاق وكالتي الأمنية Secure Life. وها أنا اليوم مقاول كما كنت أتمنى، وأنا سعيد بذلك.

الشريك الرئيسي:

مؤسسة IntEnt هولندا، بالتعاون مع هيغوس HIVOS (هولندا).

شركاء آخرون:

الجمعية الدولية لإنشاء المقاولات (المغرب)، الوكالة الفرنسية للتنمية الدولية (فرنسا)، المركز الألماني للهجرة الدولية والتعاون (CIM)، بدعم من الألمانية للتعاون الدولي GIZ.

المناطق المستهدفة:

ألمانيا، وفرنسا، وهولندا وحيث يتم الاتصال بالمقاولين وانتقاؤهم من طرف الشركاء الأوروبيين. ومن المنتظر أن تتضمن دول أوروبية أخرى (بلجيكا، وإسبانيا، وإيطاليا) إلى هذه المجموعة بعد انتقاء وسيط محلي مناسب.

المدة:

48 شهر (2009 – 2013)

مساهمة الاتحاد الأوروبي:

1 497 305 أورو.



حوار مع أنك ستروس

ممثل المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بالمغرب

أنشأت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) عام 1951 وهي المنظمة الحكومية الرئيسية التي تعنى بشؤون الهجرة. وهي تعمل بتعاون وثيق مع شركائها الحكوميين وغير الحكوميين.

تضم المنظمة 151 دولة عضو بالإضافة إلى 12 دولة تتمتع بصفة مراقب. ولها مكاتب في أكثر من 100 بلد، وهي تهدف إلى تعزيز الهجرة وتنظيمها بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويعود بالفائدة على الجميع، من خلال تقديم الخدمات والمشورة للحكومات والمهاجرين على السواء¹.

والمنظمة حاضرة بالمغرب منذ سنة 2001 من خلال مكتب بعثتها بالرباط ومنذ 2007 مكاتب بطنجة وتطوان. وترمي برامجها إلى فرض احترام كرامة وتوفير رفاة للمهاجرين غير الشرعيين وإلى تعزيز العلاقة بين الهجرة والتنمية وتحسين قدرات الفاعلين المعنيين من أجل إدارة الهجرة بشكل جيد.

المهاجرين غير النظاميين بمحض إرادتهم وإعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية، بالإضافة إلى مشروع آخر يستهدف مساعدة المغاربة المهاجرين على العودة الإرادية وإعادة الإدماج.

وفي مجال حركات الهجرة المختلطة، هناك مشروعان: مشروع "تحسيس الحكومات بالمسؤولية تجاه تدفق الهجرة المختلطة وحماية المهاجرين العابرين داخل ومن وإلى شمال أفريقيا" ومشروع "مقاربة المساعدة والحماية الإنسانية لحركات الهجرة المختلطة بالمغرب".

وأما فيما يخص المنطقة، فإن مكتبنا الإقليمي بالقاهرة هو الذي يتولى تنسيق مختلف المكاتب بالمغرب العربي وشمال أفريقيا، التي تنفذ مشاريع شبيهة بمشاريعنا.

ما هي مهمتكم بالمغرب وما هي أهم المشاريع التي أطلقتكم به وبالمنطقة؟

يوجد مكتبنا بالمغرب في مدينة الرباط. ويعمل مكتبنا طنجة وتطوان على تنفيذ عدد من المشاريع.

من بين المجالات التي نشط فيها هناك الهجرة والتنمية. ومن حيث دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية في الجهات ذات إمكانات الهجرة، نحن بصدد تنفيذ مشروعين - سالم - التضامن مع أطفال المغرب والمشرق بتمويل من الاتحاد الأوروبي ومشروع - فرصتي - فرص من أجل تعزيز الدعاية لمشروع شباب اليوم بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - USAID -.

وهناك شق آخر يعمل على التوعية والإعلام. وفي هذا الصدد، هناك مشروع "التوعية بأخطار الهجرة غير الشرعية" في طنجة وتطوان. كما أن تعزيز العلاقات مع الجالية المغربية يندرج أيضا ضمن مشاريع الهجرة والتنمية. وفي هذا السياق، هناك ثلاث مشاريع: MEDMA2: تعبئة المغاربة المقيمين ببلجيكا من أجل تنمية المغرب و Bosla الاستفادة من التوجيه إلى خدمات الإدماج عن طريق التعليم عن بعد ومشروع TRQN أي عودة المغاربة المؤهلين مؤقّتا III.

وهناك جانب آخر يرمي إلى مساعدة المهاجرين. فنحن ننفذ بالمغرب برنامج العودة إراديا وإعادة الإدماج، وهو مشروع مساعدة من أجل عودة

ما هي أهم التوجهات التي

تلاحظون بالمغرب، في مجال الهجرة، سواء من موقعه كمصدر أو مستقبل للهجرة؟ وما هي أهم البلدان المعنية؟

إن المغرب مهم على مستوى تدفق الهجرة. وهو إن كان مصدرا لها إلا أنه أيضا معبر ووجهة (في غياب غيرها) للمهاجرين القادمين أساسا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وهو أيضا يشهد تنقلا داخليا مكثفا.

OIM تهدف إلى تعزيز الهجرة وتنظيمها بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويعود بالفائدة على الجميع

1- لمزيد من المعلومات: <http://www.iom.int/cms/fr/sites/iom/home/about-iom-1.html>

غير أني أود أيضا أن أثير بعض النقاط ذات الارتباط الوثيق بهذه المسألة:

- لا بد من التمييز بين الرق والتهريب والهجرة، فكل منها ظاهرة مختلفة عن الأخرى.

- بالنسبة للرق، فقد بذل المغرب جهودا كبرى في الإقرار بأهمية الظاهرة ولكن لا يزال الكثير لفعله من أجل التحسيس والتعريف (تكوين القضاة ووكلاء الملك).

- دور الإعلام مهم لا يناقش. ويُرجى بشدة ألا تُنشر مقالات مثل "الخطر الأسود le péril noir" لأن ما نشر لا يستند إلى وقائع حقيقية. وبهذا الخصوص، صار تكوين الصحافيين سواء الناطقين بالفرنسية أو العربية على موضوع الهجرة أمرا ملحا.

- محاربة كره الأجانب فمقترح قانون 15 يوليوز الذي يفرض عقوبات على جميع أنواع التمييز العنصري ينبئ عن إرادة عقاب كل شطط. إن المشاريع واضحة المقاصد قد تساعد على تسهيل إدماج السكان المهاجرين بالمغرب. وأذكر هنا مشروع "Rabat Playground"، دوري كرة السلة بالشارع. ومشروع تدريب على مدى 8 أسابيع لفائدة شباب السكان المهاجرين والمغاربة من تنظيم وكالات الأمم المتحدة بالتعاون مع المجتمع المدني. فمثل هذه المشاريع محددة الأهداف وتساهم في تحطيم الحواجز بين المجتمعات من جنوب الصحراء والمجتمع المغربي.

- لا شك أن لكل دولة الحق في تقنين عبور حدودها، ولكن سيادة الدولة مشروطة بالتزامات ينص عليها القانون الدولي وخاصة في مجال حماية حقوق الإنسان.

- سياسات القمع لا طائل منها مقابل أفراد عاقدي العزم على عبور الحدود. وبدون حماية حقوق الإنسان، أدت هذه السياسات إلى تطبيق القانون عشوائيا وإلى إلحاق ضرر معنوي غير مقبول بالمهاجرين. ولا بد من احترام القانون 02-03 المتعلق بدخول الأجانب المملكة المغربية وخروجهم منها وبالهجرة غير النظامية. ولا يُعقل أن يُدفع بلاجئ، قاصرين أو نساء حوامل، إلى الحدود الجزائرية.

وأهم البلدان التي يعود منها المغاربة هي سويسرا وهولندا وبلجيكا. ولاحظنا أيضا أن المغاربة الذين عاشوا في بلدان "غير معهودة" مثل رومانيا أو اليونان، يطلبون العودة إلى المغرب. وأهم البلدان التي يقصدها المغاربة تبقى هي فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا وإن بتنا نلاحظ ارتفاعا في أعداد الجالية المغربية بأفريقيا جنوب الصحراء. ويجب أن نشير أيضا إلى أن عددا كبيرا من المهاجرين يختارون المغرب كوجهة (مثلا الطلبة من جنوب الصحراء المسجلون بالكليات المغربية والتجار خاصة بالدار البيضاء).

وعموما، تأوي أغلب مدن شمال أفريقيا الكبرى، مثل الدار البيضاء والرباط، مجموعات كبيرة من المهاجرين من جنوب الصحراء، أغلبهم في وضعية غير قانونية وبذلك تبقى هشّة ومعرضة للاستغلال. فهؤلاء المهاجرون يجدون العمل في قطاعات محددة غير نظامية (الخدمة بالمنازل، البناء، ...) وينتهي بهم المطاف بأن يستقروا على هذا الحال.

وأما المهاجرون في وضعية إدارية غير نظامية، فنلاحظ ضمن برنامجنا مساعدة المهاجرين غير النظاميين على العودة الإرادية إلى بلدانهم الأصلية وإعادة إدماجهم، أن أغلب المستفيدين هم من الكوت ديفوار ونيجيريا والكاميرون (70% منهم رجال تتراوح أعمارهم بين 21 و30 سنة). ويستجيب الأشخاص الذين يولّون الأولوية في المساعدة لمعايير هشاشة قصوى والذين ما انفكت ترتفع أعدادهم بشكل مثير للانشغال يوميا. فهؤلاء الأشخاص يحتاجون المساعدة وخاصة منهم القاصرون بدون مرافق، وضحايا التهريب (خاصة خادمت المنازل الفيليبينيات القادمات من نيجيريا) والأشخاص الذين يحتاجون متابعة / علاجا طبيا / نفسيا أو مساعدة طبية مستعجلة. فضلا عن ذلك، لا يجب إهمال دفع المهاجرين الأوروبيين (شباب متخرجون أو المتقاعدون) الذين يستقرون بالمغرب.

ما هي حصيلة الهجرة بالمغرب في نظركم وما هي أهم الحلول للمشاكل التي قد تترتب عليها؟

أود أولا أن أقول مرة أخرى أننا فخورون بالعلاقات الطيبة والوثيقة التي تجمعنا بالإدارة المغربية من حيث تنوع مشاريعنا بالمغرب. فالتعاون مع مختلف الوزارات ومؤسسات الدولة مثمر جدا.

لا بد من التمييز بين الرق والتهريب والهجرة، فكل منها ظاهرة مختلفة عن الأخرى.



برنامج أروميد 3 للهجرة

يساهم في بناء فضاء تعاون أورو متوسطي في مجال الهجرة ويساعد البلدان الشريكة على إيجاد حلول لمختلف أنواع الهجرة

الميزانية:

ملايين

5
أورو

الجزائر، مصر،
إسرائيل، الأردن، لبنان،
ليبيا، المغرب، سوريا*،
الأراضي الفلسطينية
المحتلة، تونس

الأجل: 2012 - 2014



الأهداف

التعامل مع ظاهرة الهجرة غير النظامية والترويج لشبكات الهجرة القانونية وتنقل العمال، وتقوية الرابط بين الهجرة والتنمية من خلال الإقرار بدور الإتاوات والنظام البنكي.

ويساعد البرنامج أيضا هذه البلدان على وضع سياسات عمومية في مجال الهجرة تضمن حسن تدبير الهجرة الشرعية من خلال تحديد "شروط هجرة" لكل بلد شريك. وقد أجريت كذلك دراسة لتحديد سبل توأمة احتياجات سوق العمل بالبلدان الشريكة في الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (الجنوب) وبالبلدان شريكة أعضاء الاتحاد الأوروبي. وأنتجت تبعا لذلك وسائل إعلام بفرص الهجرة الشرعية.

وهذا المشروع هو مثال على سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة التي تتجلى في وضع الهجرة الشرعية والهجرة غير النظامية ومساهمة المهاجرين في تنمية بلدانهم الأصلية ضمن نظرة واحدة منسجمة.

لمزيد من المعلومات:

► <http://www.emuni.si/en/strani/454/ENPI-Migration-III-Project.html>

يسعى البرنامج إلى تعزيز التعاون في مجال إدارة الهجرة من أجل تعزيز قدرات البلدان المتوسطية الشريكة على إيجاد حلول فعالة ومستهدفة وشاملة لمختلف أشكال الهجرة.

ويساعد هذه البلدان على وضع آليات نشر فرض الهجرة النظامية، ويقدم دعما للإجراءات الرامية إلى تعزيز العلاقة بين الهجرة والتنمية وإلى تكثيف الأنشطة الرامية إلى التصدي لهتريب الإنسان والهجرة غير القانونية، ويرفع قدراتها في مجال إدارة الحدود.

وهو يلي برنامجي أروميد 1 للهجرة وأروميد 2 للهجرة.

وعمليا؟

يمول البرنامج دورات تدريبية ومهام خبراء من أجل رفع قدرة البلدان الشريكة في مجال إدارة الحدود. والمقصود هو النهوض بأدوات تساعد على حسن

* إن التعاون بين الاتحاد الأوروبي وسوريا معلق حاليا بسبب الوضع السياسي بالبلاد. ولكن بما أن سوريا مساهمة مبدئيا في التعاون طبقا لسياسة الجوار للاتحاد الأوروبي، فإن الأنشطة قد تستأنف مباشرة بعد تحسن الوضع.